

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة شركة صحار للطاقة أن يقدم تقريره مصحوباً بالبيانات المالية لفترة الثلاثة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨. في ٢٧ مارس ٢٠١٨ قام مساهمي شركة صحار للطاقة في الجمعية العامة العادية السنوية بانتخاب مجلس إدارة جديد مكون من ١٢ عضوا لفترة ثلاث سنوات.

الصحة والسلامة

لم تكن هناك أية حوادث مضيعة للوقت وكان سجل الصحة والسلامة ممتازاً خلال الستة اشهر من ٢٠١٨. وقد أكملت شركة صحار للطاقة في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ عدد ١,٩٧٨ يوماً بدون حوادث مضيعة للوقت.

التشغيل والصيانة

تم تشغيل المحطة بموثوقية عالية خلال النصف الاول من السنة ، وحققت مستويات اعتمادية بلغت ٩٧,٤٪ للكهرباء و ٩٧,٦٪ للمياه.

قامت الشركة خلال الفترة بتصدير صافي طاقة كهربائية بلغت ١,٦٣٠ جيجاواط ساعة وتم تسليم ٢٢,٤ مليون متر مكعب من المياه المحلاة كمياه شرب الى الزبون.

بلغ مستوى عامل استخدام المحطة ٦٤,١٪ من طاقتها القصوى للكهرباء و ٨٢,٥٪ من الطاقة القصوى للمياه، الأمر الذي يؤكد الطلب المستمر للمياه المقرون بمحدودية السعة الإنتاجية في محافظة شمال الباطنة على الرغم من انخفاض استهلاك الكهرباء و المياه خلال فترة الشتاء.

لم تمنح السلطات الشركة فترة خمسة ايام لإيقاف عمل المحطة وذلك بسبب ازدهار الطحالب في بركاء وقد تم منحها في شهر ابريل .

خضع اثنين من التوربينات الغازية للفحوصات الرئيسية خلال فترة الانقطاع الشتاء الماضي.

قامت الشركة بإختبارات الأداء بإستخدام الغاز ووقود الديزل للسنة التعاقدية التي تبدأ في ١ ابريل ٢٠١٨ والتي اثبتت بنجاح مقدرة المحطة على إنتاج السعة التعاقدية المضمونة للزبون.

النتائج المالية

بلغت الإيرادات حتى نهاية يونيو ٢٠١٨: ٣١,٩ مليون ريال عماني مقابل ٣١,٤ مليون ريال عماني في نهاية يونيو ٢٠١٧، حيث ان الزيادة تعود أساسا بسبب ارتفاع الإيرادات من الوقود بسبب ارتفاع الإستهلاك.

ارتفعت التكاليف المباشرة خلال الستة أشهر الأولى من ٢٥,٢ مليون ريال عماني في ٢٠١٧ إلى ٢٦,١ مليون ريال عماني في ٢٠١٨ والذي يعكس أساساً ارتفاع تكلفة الوقود بسبب ارتفاع عامل التحميل.

سجلت الشركة خلال الفترة ارباح صافية بمبلغ ٢,٢ مليون ريال عماني مقارنة مع خسارة صافية بلغت ٠,٥ مليون ريال عماني عن نفس الفترة في ٢٠١٧. ويرجع هذا التباين الايجابي الى التأثير السلبي في ٢٠١٧ بسبب التغيير في قانون ضريبة الدخل الذي بدأ العمل به في ٢٧ فبراير ٢٠١٧ حيث تم زيادة نسبة الضريبة من ١٢% الى ١٥% وكان على الشركة القيام بتقييم التزاماتها الضريبية المؤجلة بناء على ذلك.

تم سداد اقساط القروض طويلة الأجل و المقايضات حسب تواريخ الاستحقاق. تم سداد مبلغ اضافي للمقرضين قدره ١,٦ مليون ريال عماني طبقاً لآلية ازالة النقد التي بدأت منذ ٢٠١٥. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات المقايضة للشركة في نهاية يوم عمل ٣٠ يونيو ٢٠١٨ مبلغ ٤,٦ مليون ريال عماني مقارنة مع التقييم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٧,٤ مليون ريال عماني). وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم فان عجز التغطية يحتسب عند كل ميزانية عمومية ويمثل خسارة افتراضية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات المقايضة في ذلك التاريخ. على أية حال، فانه وبحسب شروط اتفاقيات التمويل فانه لا يسمح للشركة إنهاء اتفاقيات المقايضة وعليه فان الخسارة تعتبر نظرية فقط.

تحتوي اتفاقيات تسهيلات القروض على مخصص الزامي لإزالة النقد مقدماً و الذي بدأ منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ المطلوبة لسرعة سداد القروض خلال فترة الإتفاقية مع الزبون. ونتيجة لذلك، فإنه لن تكون هناك اية ارباح متوفرة للتوزيع على المساهمين حتى سداد كامل القرض إلا اذا تمت إعادة جدولة القروض او إعادة التمويل.

بعد صدور القرار رقم ٢٠١٨/١٠ والصادر عن لجنة المساءلة بالهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٨ والقاضي بإنذار الشركة لمخالفتها المادة ٥ من قانون سوق رأس المال. والزامها بتعديل بياناتها المالية للتوافق مع معيار المحاسبة الدولية رقم (١٧). قامت الشركة بالطعن على هذا القرار امام لجنة الاستئناف بالهيئة العامة لسوق المال. وقد نشأ هذا القرار نتيجة تحفظ المدقق الخارجي للشركة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بسبب الاختلاف في تفسير المعاملة المحاسبية للاقرار بإيرادات الايجار. ومع ذلك فقد قدم مدققو الحسابات الخارجيين تقريراً غير متحفظ عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وأن الشركة طبقت باستمرار سياسة الافصاح عن إيرادات الايجار في بياناتها المالية المدققة منذ انشاءها

لا توجد على الشركة اية دعاوي قانونية كما هو في ٣٠ يونيو ٢٠١٨.

نتوقع ان تستمر الشركة في العمل بسلامة وإعتمادية لتوفير الكهرباء و المياه بصورة مستمرة الى زبائنها خلال فترة الصيف والتي بدأت في ١ ابريل ٢٠١٨.

ويم الن
رئيس مجلس الادارة